الأمم المتحدة
S/2017/398
مجلس الأمن
Distr.: General
5 May 2017
Arabic
Original: English

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية جنوب السودان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن، وتحيل طيّه الرد الرسمي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان على الادعاءات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326) (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة ممتنة تعميم المذكرة الشفوية ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة رسمية للمجلس.

150517 110517 17-07291 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

رد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان على الادعاءات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧

١ - الديباجة

تقر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية باستلام التقرير الذي عادة ما يتسم بطابع سلبي والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الوارد مما يسمى فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي جرى تمديد ولايته وفقا للقرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦). وقد عُرض التقرير على مجلس الأمن بعد تقديمه إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ وبعد أن نظرت فيه اللجنة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧.

وتشير حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى أن الغرض من قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) هو فرض جزاءات على الأفراد والكيانات التي تسهم في النزاع في جنوب السودان، وكذلك فرض حظر على توريد الأسلحة في جنوب السودان. وقد جرى تجديده حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ بموجب قرار المجلس ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

وبالإضافة إلى المقدمة، يتضمن تقرير الفريق استنتاجات سلبية ضد جمهورية جنوب السودان تتعلق بما يلي: عرقلة عمليات المصالحة والسلام، وتوسع نطاق النزاع وتمدده، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعرقلة المساعدة الإنسانية وبعثات حفظ السلام، وشراء الأسلحة، وتنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر، وأخيرا التوصيات. ويرد رد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بخط مائل وهو منظم بحسب ترتيب المسائل أعلاه تيسيرا للفهم ولإمكانية الرجوع إليه.

٢ - فيما يتعلق بعرقلة عمليات السلام والمصالحة: في هذا المجال، قدم الفريق ستة اتهامات باطلة:

‘١’ انتقد مباشرة دور الرئيس سلفا كير في عملية الحوار الوطني، مدعيا وجود تصورات بعدم شموله من جانب المجتمع المدني، وبعض الشخصيات المعارضة، وبعض المراقبين الدوليين، واعتبر أنه آلية ”للتحايل على العدالة والمساءلة“.

فيما يتعلق بالنقطة ٢ ‘١’ التي أثارها الفريق:

لم يكن الحوار الوطني أبدا مبادرة إقليمية أو دولية أو مبادرة من مجلس الأمن، بل إنه بشكل حصري مبادرة للرئيس جرى الإعلان عنها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وحُددت لها أهداف واضحة وخريطة طريق.

ونحن ندرك الشواغل ذات الدوافع السياسية التي تهدف إلى تقويض مصداقية العملية، بما في ذلك الأسئلة التي تُثار بشأن شمولها. ففي نهاية الأمر، لا يُتوخى من اللجنة التوجيهية أن تكون الهيئة التي ستشارك في الحوار. وإنما هي الهيئة التي يفترض منها أن تنظم تلك

العملية، وأن تقدم اقتراحات بشأن كيفية مشاركة كل ولاية أو محلية أو بيام أو بوما، وكذلك بشأن ماهية المسائل التي ستناقش في مختلف مستويات مؤتمرات الحوار الوطني.

وعلى الرغم من التلاعبات السياسية للتقليل من شأن مبادرة الحوار الوطني، فقد استمع الرئيس مع ذلك إلى آراء وشواغل مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك شركاؤنا العاملون لدى العديد من المؤسسات الدولية والسفارات. وعلى أساس هذه الآراء والشواغل، قام الرئيس، من خلال الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٧/٠٨ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بإعادة تشكيل اللجنة التوجيهية للحوار الوطني.

وتشمل اللجنة التوجيهية المعاد تشكيلها حاليا ١٠٣ أفراد يمثلون شريحة كبيرة من السودانيين الجنوبيين من مختلف مناحي الحياة (منهم ٦ شخصيات وطنية لقيادة المجموعة و ٨٨ من الممثلين). وعلاوة على ذلك، هناك ٩ أعضاء خارجيين يمثلون كينيا (٣) وأوغندا وإثيوبيا والسودان ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا (١ من كل بلد).

كيف يمكن للفريق تبرير الاستنتاج السلبي الذي خلص إليه بشأن نوايا الحوار الوطني؟ ينبغي أن يكون ما يسمى بفريق الخبراء على معرفة بأنه في حين قد تتسم عملية الحوار بالشفافية والمساءلة، فإن العدالة والمساءلة هما موضوع الفصل الخامس من اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي كررت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والرئيس شخصيا، تأكيد الالتزام الثابت بتنفيذه الكامل نصا وروحا.

’٢‘ أن الترتيب السياسي بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، لا يستوعب بشكل ملموس شرائح كبيرة من المعارضة، بما في ذلك العناصر المسلحة الرئيسية من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيرها من الفصائل السياسية والعديد من خارج قبائل الدينكا.

’٣‘ أن هذا الترتيب السياسي الحالي لا يؤدي إلى الوحدة الوطنية، ولم يضع نهاية للأزمة الأمنية والإنسانية، كما أنه يشكل عقبةً متزايدة أمام تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية، مما يقوض عملية الانتقال إلى السلام الشامل والمستدام.

’٤‘ أن القيادة الحاكمة هي ترتيب أحادي الجانب ليس فيه لدينق قاي إلا نفوذ محدود، وما زالت فيه عملية صنع القرارات الاستراتيجية بدرجة كبيرة في يد الرئيس كير.

’٥‘ أن هيمنة فصيل الرئيس كير في الترتيب السياسي السائد قد أتاحت له وللنخب السياسية والأمنية المنتمية لقبائل الدينكا الاحتفاظ بنفوذ هائل على الديناميات السياسية والأمنية للحالة الأمنية.

'٦' وقد أسفر ذلك عن مواصلة الإجراءات الانفرادية والحكم بمراسيم رئاسية، بما يخالف كلا من اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان والدستور الانتقالي، وذلك من قبيل قرار الرئيس كير بزيادة عدد الولايات من عددها الحالي البالغ ٢٨ ولاية إلى ٣٢ ولاية وهو عدد مثير للجدل بالفعل.

فيما يتعلق بالنقطة ٢ ('٢' إلى '٦') التي أثارها الفريق:

يغفل الفريق تماما علاقة العمل الودية بين الرئيس كير والنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي التي أسهمت إسهاما كبيرا في السلام والاستقرار الحاليين في بلدنا. فأولا، إن الجنرال تعبان دينق قاي، وهو أحد كبار أعضاء المكتب السياسي للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد انتُخب من قِبل أعضاء الجناح المعارض الذين يدعمون اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وقاموا بشكل ديمقراطي بانتخاب الجنرال تعبان دينق قاي رئيسا جديدا للجناح المعارض ثم أوصوا به إلى الرئيس سلفا كير في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، طالبين تعيينه في منصب النائب الأول للرئيس، ليحل محل رياك مشار بعد تمرده، للمرة الثالثة، في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي نهاية المطاف، فقد كان كبير مفاوضي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ولا يسعنا سوى أن نتساءل فقط بدافع الفضول: من كان أعضاء فريق الخبراء ليُرشّحوا لو طُلب منهم ذلك؟

كيف يمكن للفريق أن يشوه عملية من هذا القبيل يتم القيام بها بشكل ديمقراطي فيعتبرها ''ترتيبا سياسيا بين الرئيس كير ودينق قاي''، وأن يورِد ادعاءات سلبية، (حسب النقطتين ٢ '٢' و ٣ '٣' أعلاه)، بمجرد إضعاف الثقة بأثرها الناجع على استمرارية الاتفاق؟

ويبدو أن الفريق جاهل بتأسيس وهيكل مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس والنائب الأول للرئيس ونائب الرئيس، وعملية صنع القرار الجماعية التي يتم القيام بها بموجب هذا الترتيب الرئاسي.

وتوفر اجتماعات مؤسسة الرئاسة منتدى للحوكمة يقوم الرئيس ونوابه من خلاله بالمشاركة في القيادة والقرارات التي تؤثر على الحوكمة والأمن في إطار اتفاق السلام. وبالإضافة إلى اجتماعات الرئاسة والقرارات المتخذة فيها، هناك مجلس الوزراء الذي يجتمع بانتظام مرة كل أسبوع وعند الظروف غير العادية حسبما تملي الظروف.

وعلاوة على ذلك، هناك مشاورات روتينية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المسائل السياسية والأمنية المتعلقة بتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فضلا عن الرفاه العام لجنوب السودان وشعبه. والقرارات المتخذة من جانب الرئيس بشأن

المسائل السياسية والأمنية، سواء بموجب قرار أو أمر أو مرسوم، تتسق مع الترتيبات المبينة أعلاه، وتتوافق مع الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان والاتفاق.

والادعاءات بأن النائب الأول للرئيس ليس له نفوذ أو له نفوذ محدود على المسائل الاستراتيجية، أو أن الرئيس أو نخب الدينكا لهم اليد العليا في القرارات السياسية والأمنية هي تحريض واضح ودعاية لإثارة التوترات العرقية والنزاع في جنوب السودان. وهي تهدف بشكل قاطع إلى تشويه سمعة الرئيس واتهامه بالتعصب القبلي. وتشعر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بخيبة أمل مريرة وتدعو فريق الخبراء إلى إلغاء هذه البيانات والاعتذار إلى شعب جنوب السودان في هذا الشأن.

والأمر التأسيسي ٢٠١٥/٣٦ الذي أصدره الرئيس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي أنشأ بمقتضاه ٢٨ ولاية في جمهورية جنوب السودان لا يشكل انتهاكا للاتفاق. بل إن الأمر التأسيسي هو بالفعل جزء من الدستور الانتقالي، لعام ٢٠١١ (التعديل ٣، ٢٠١٥)، إذ وافق عليه مجلس الوزراء والهيئة التشريعية الوطنية. وكانت زيادة عدد الولايات إلى ٣٢ ولاية بموجب الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٧/٠٢ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ قد جرت بموافقة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم النائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي، وليس قرارا انفراديا من جانب الرئيس.

ويجب استخلاص أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ملتزمة بترتيبات تقاسم السلطة في إطار الاتفاق، بما في ذلك في الولايات التي أنشأها الأمر التأسيسي المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن اللامركزية قد ظلت مطلبا تاريخيا لشعب جنوب السودان لفترة طويلة منذ عام ١٩٤٧.

٣ - توسع نطاق النزاع وتمدده:

'١' أن جميع الأدلة المتاحة لا تزال تدعم استنتاجات الفريق السابقة بشأن مسؤولية القيادة داخل الحكومة والدور المركزي الذي أداه الرئيس كير ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي بول مالونق، من بين آخرين، في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها.

'٢' أن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ما زال هو المحارب الرئيسي في الحرب، وما فتئ يعطي الأولوية للأخذ بنهج عسكري عدواني على أي حل سياسي للنزاع. ويكرر التقرير التأكيد على الافتقار إلى الشمول في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

فيما يتعلق بالنقطة ٣ (’١‘ و ’٢‘) التي أثارها الفريق:

من المفاجئ أن يتم خص الرئيس وكبار مسؤولي الحكومة والجيش بالذكر أثناء اضطلاعهم بواجباتهم الدستورية (انظر ٢ ’٢‘ أعلاه)، بما في ذلك القيادة والتحكم (المادة ١٥٣ الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان) التابعة للجيش والقوى النظامية الأخرى.

وكما هو الحال في أي دولة ذات سيادة، فإن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش الوطني والقائد العام للقوات النظامية الأخرى. ورئيسُ الأركان حاضرٌ لدعم الرئيس. ولذلك، فمن الصعب تقدير البيان الذي أدلى به الفريق.

ومن المسلّم به أن بلدنا يخوض مهمة عسيرة تكتنفها تحديات أمنية. فهناك مناوشات متفرقة في جميع أنحاء البلد، ولكن يجب التأكيد بشكل جازم وقاطع أن لا وجود لحملة عسكرية فعلية. وقد تلقى الجيش الشعبي لتحرير السودان تعليمات للالتزام بوقف إطلاق النار الدائم وعدم الرد إلا دفاعا عن النفس. وفي بعض الأحيان، طارد الجيش الشعبي المتمردين مطاردة حثيثة أثناء صد هجماتهم متى تعرض لاعتداء. وفي مناسبة أو مناسبتين، تمكن الجيش الشعبي في نهاية المطاف من اقتحام مواقع للمتمردين.

وتحدث هذه المناوشات نتيجة انتشار جماعات مسلحة انتهازية وضعت العراقيل في الطرق واغتصبت النساء واختطفت الأطفال لتجنيدهم في صفوفها وقتلت وشوهت مواطنين أبرياء أثناء ممارستهم أنشطتهم اليومية سعيا لكسب الرزق. وتتحمل هذه الجماعات المسلحة القدر نفسه من المسؤولية عن اتساع نطاق انعدام الأمن وامتداده إلى المناطق الريفية في جنوب السودان. وللأسف نتج ذلك عن إفراغ عدد كبير من القرى من سكانها، مما أجبرهم على الانتقال إلى المناطق الحضرية والمدن.

والحجة القائلة إن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الجهة المقاتلة الرئيسية التي تفضل الحرب على الحل السياسي (٣ ’٣‘ أعلاه) ما هي إلا خدعة سياسية يقوم بها الفريق لإنجاز ولايته. فلماذا يوقّع الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان رغم أوجه القصور التي تشوبه ولماذا يبدأ حوارا وطنيا لو لم يكن ملتزما بتنفيذه؟ ومرة أخرى فإن قول الفريق إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تفتقر إلى الشمولية يؤكد أن الفريق يفتقر بشدة إلى المعرفة باتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية هي حكومة مؤلفة من جميع الأطراف الرئيسيين، وهم الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمعتقلون السابقون، والأحزاب السياسية الأخرى في جنوب السودان.

٤ - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

'١' كرر التقرير نفس الادعاءات التي تفيد بحدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبأن هذه الانتهاكات استمرت في ظل إفلات شبه كامل من العقاب، ودون بذل جهد حقيقي لمنعها أو معاقبة مرتكبيها.

'٢' ويزعم التقرير مرة أخرى أن حكومة جنوب السودان تستهدف المدنيين على أساس قبلي أو سياسي، وتنفيذ عمليات تشريد قسري للمدنيين وعمليات تطهير عرقي قد تتفاقم، حسبما يُزعم، ليصبح إبادة جماعية محتملة.

فيما يتعلق بالنقطة ٤ ('١' و '٢') التي أثارها الفريق:

أوضحت الحكومة مرارا أنها لم ترتكب قط أي انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني. ويجري التحقيق في الحالات المعزولة التي ارتكبها أفراد ويخضع الجناة للمساءلة عند إدانتهم لأن الحكومة لا تتغاضى عن الإفلات من العقاب.

وتشكل جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والعهود والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها أو انضمت إليها جمهورية جنوب السودان جزءا لا يتجزأ من شرعة الحقوق. وتؤيد المحكمة العليا والمحاكم المختصة الأخرى شرعةَ الحقوق وترصدُها لجنةُ حقوق الإنسان في البلد.

وتشمل الحقوق والحريات المكرسة في الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان لسنة ٢٠١١، في جملة أمور، الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، والتحرر من الرق والعبودية والعمل القسري، والمساواة أمام القانون، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحق في التحرر من التعذيب، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في التقاضي، والحقوق الدينية، والحق في حرية التعبير والإعلام، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل والإقامة، والحق في الحصول على المعلومات، وحقوق المجتمعات الإثنية والثقافية، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وما إلى ذلك.

والتزمت حكومة جمهورية جنوب السودان التزاما تاما، منذ اندلاع النزاع الأحمق في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بحماية المدنيين وممتلكاتهم في إطار ولاياتها الدستورية.

وأُنشئت لجنة حقوق الإنسان بقصد رصد تنفيذ شرعة الحقوق. وانضمت حكومة جنوب السودان إلى عدد من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات الأخرى التي ترصد حقوق الإنسان وتحميها.

والعديد من هيئات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال رصد قضايا حقوق الإنسان في جنوب السودان والإبلاغ عنها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، موجودة بالفعل في جنوب السودان. وتتعاون حكومة جمهورية جنوب السودان مع هذه المنظمات تعاونا كاملا.

٥ - عرقلة البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام

'١' يكرر التقرير مزاعم تفيد بأن الحكومة تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية وتهاجم العاملين في المجال الإنساني، ويخلص إلى أن جنوب السودان لا يزال البلد الذي قتل فيه أكبر عدد من العاملين في المجال الإنساني.

'٢' يكرر التقرير كذلك ادعاءات بوقوع هجمات ضد موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، بوصف ذلك دفاعا عن السيادة الوطنية، وتواصُل الانتهاكات المستمرة والمنهجية لاتفاق مركز القوات.

فيما يتعلق بالنقطة ٥ ('١' و '٢') التي أثارها الفريق:

منذ بداية النزاع، تعهدت الحكومة بمنح جميع الوكالات الإنسانية إمكانية الوصول غير المحدود دون قيود إلى جميع المناطق باستثناء تلك التي يسودها انعدام الأمن. وعليه تلقى المحافظون في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ولاحقا وزير الأمن القومي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، على التوالي، أمرا بإزالة الحواجز غير القانونية من الطرق وعدم تحصيل الضرائب وأوعز إليهم في تقديم الجناة الذين يخالفون الأوامر إلى العدالة عن طريق الاستخدام الكامل لقوة القانون.

والتزمت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية منذ إنشائها التزاما كاملا بمنح حرية الوصول غير المقيدة إلى أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها من الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني لإيصال المعونة والمساعدة الإنسانيتين إلى جميع السودانيين الجنوبيين الذين يحتاجون إليها دون استثناء. وما فتئت الحكومة تؤكد أهمية التعاون والتنسيق مع البعثة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢من الفرع ٤ من اتفاق مركز القوات لضمان أمنها وحمايتها وسلامتها أثناء تحركاتها.

وليس لدى الحكومة سياسة لإعاقة إيصال المساعدة الإنسانية إلى سكان البلد أو إعاقة بعثات الأمم المتحدة. بل إنها على العكس تلتزم التزاما كاملا بإتاحة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية وتحرك البعثة غير المقيد دون أي عوائق، وقد اتخذت في هذا الصدد التدابير اللازمة لتيسير الإجراءات الحالية وتحسينها.

وأجريت تحسينات على إجراءات الإعفاء الضريبي على الإمدادات الإنسانية، ويتم منح تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني مجانا، ولا تفرض قيود على الوصول إلى أي من المواقع، وفُتح المزيد من الممرات الإنسانية، وأُنشئ مكتب للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الإنسانية لتقديم الدعم السريع إلى عمليات المنظمات غير الحكومية في البلد.

وتأكيدا لالتزام الحكومة بإتاحة الوصول غير المقيد أمام الوكالات الإنسانية، أنشأ الرئيس لجنة رفيعة المستوى للرقابة بهدف إدارة الوضع. وخلال اجتماع اللجنة الأخير في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، أقر شركاء الحكومة الدوليون، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية بأن الحكومة تتعاون على الصعيد الوطني وأن الصعوبات التي يواجهونها انحصرت في الصعد المحلية.

وتعمل الحكومة بالتعاون مع شركائها الدوليين على زيادة وتيرة اجتماعات اللجنة واتخاذ تدابير لتحسين إمكانية وصول العاملين في الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وحمايتهم. ومن الواضح أن الفريق ليس على علم بالتحسينات التي تجريها الحكومة فيما يتصل بكفالة العمل بسلاسة مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

'٣' يتناول التقرير المجاعة التي أُعلن عنها في الآونة الأخيرة في محليتين في ولاية الوحدة (لير وميانديت). وحاول الفريق تقديم تبرير مفاده أن المجاعة من صنع الإنسان وذلك بسبب استمرار النزاع ومنع وصول المساعدات الإنسانية والتشريد القسري للسكان.

فيما يتعلق بالنقطة ٥ ('٣') التي أثارها الفريق:

تتبع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وشركاؤها الدوليون نهجا علميا لتقييم الأمن الغذائي في البلد باستخدام التصنيف المتكامل المراحل لنظام الأمن الغذائي. وبالتالي كان الإعلان عن المجاعة ثمرة تحليل علمي قائم على جميع العوامل التي يعرف عنها أنها تسبب انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

نعم، إن لانعدام الأمن المرتبط بالنزاع الذي اندلع في بلدنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتموز/يوليه ٢٠١٦، على التوالي، قدرا من التأثير على انعدام الأمن الغذائي. ولكنه ليس العامل الرئيسي في جميع أنحاء جنوب السودان. فمن المعروف جيدا أن الجفاف والفيضانات عاملان طبيعيان يقوّضان القدرة على المجابهة ويسببان انعدام الأمن الغذائي لا في جنوب السودان فحسب، بل في كينيا والصومال وإثيوبيا والعديد من البلدان الأخرى أيضا.

'٤' يتضمن التقرير أيضا الإعلان الصادر عن وزير العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، الذي يقضي بفرض زيادةٍ على رسوم إصدار تصاريح العمل للأجانب من ١٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ١٠ دولار، والتهديد الصادر عن الحكومة بطرد المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة التي لا تدفع رسوم التصاريح أو الضرائب.

فيما يتعلق بالنقطة ٥ ('٤') التي أثارها الفريق:

فيما يتعلق بزيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب؛ يحق لجنوب السودان تحصيل الضرائب من أجل زيادة الإيرادات للعمليات التي تنفذها الحكومة. وفي ضوء الشواغل التي أثارها شركاؤنا في التنمية، شكل مجلس الوزراء لجنة، تحت رئاسة وزير المالية والتخطيط، لإعادة النظر في جميع المعدلات، بما في ذلك معدلات تصاريح العمل للعمال الأجانب.

وبالنسبة لتصاريح العمل للعمال الأجانب، أوعز المجلس إلى وزارة المالية والتخطيط بجمع بيانات من المنطقة، وتعديل الرسوم على أساسها إلى المعدل المناسب.

٦ - شراء الأسلحة

'١' تشير أدلة الفريق إلى استمرار شراء الأسلحة من جانب القيادة في جوبا من أجل الجيش الشعبي، وجهاز الأمن القومي، والقوات والميليشيات الأخرى المرتبطة بهما.

'٢' ادعى الفريق استمرار تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان من مصادر متنوعة، وفي أغلب الأحيان بتنسيق من البلدان المجاورة.

'٣' زعم الفريق أن المناطق الحدودية بين جنوب السودان والسودان وأوغندا لا تزال مداخل رئيسية للأسلحة، مع عبور عدد أعداد أقل من الأسلحة أيضا إلى جنوب السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك من أكثر من ميدان، وتحديدا من مصر.

'٤' كشف الفريق أنه يجري في هذا السياق تحقيقا في عقد يُزعم أن الحكومة وقّعته مع شركة تسمى ''مصر والشرق الأوسط للتنمية'' بشأن توفير ''مركبات مصفحة من طراز بانثيرا''، وفي ادعاءات شراء الحكومة لطائرات من طراز L-39 وطائرات نقل من طراز IL-76، ومحاولات قام بها الفريق بول مالونق لتطوير مرفق لتصنيع الذخيرة في منطقة لوري شرق جوبا.

'٥' ويحقق الفريق أيضا في عقد يزعم أنه تم توقيعه بين دائرة الأمن الوطني مع شركة مقرها في سيشيل بقيمة ٢٦٤ مليون دولار ويشمل كمية كبيرة

جدا من الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والذخائر، وغير ذلك من القطع الواردة في التقرير.

فيما يتعلق بالنقطة ٦ (’١‘ إلى ’٥‘) التي أثارها الفريق:

كما جاء في الرد السابق الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فإن قرار شراء الأسلحة للجيش الوطني لجنوب السودان لا يتّخذه أفراد يشغلون مناصب تنفيذية في الحكومة. وثمة إدارة للمراسيم في الجيش الشعبي لتحرير السودان تقرر نوع وكمية الأسلحة والمعدات اللازمة لإنشاء جيش وطني للبلد الجديد وفقا للدستور الانتقالي لجنوب السودان الصادر في عام ٢٠١١، والقانون المتعلق بالجيش الشعبي لتحرير السودان الصادر في عام ٢٠٠٩.

ولم يقدِم جنوب السودان على شراء أسلحة دمار شامل أو أسلحة محظورة بموجب أي معاهدة دولية. وجنوب السودان دولة ذات سيادة وقوانينها تلزمها بحماية سلامة أراضيها وشعبها، كما كان يجدر بفريق الخبراء أن يعرف. وبالتالي، فإن شراء الأسلحة العادية لأغراض الدفاع عن النفس هو حق مطلق لجمهورية جنوب السودان ذات السيادة. وتلك الأسلحة تُشترَى بموجب أحكام القانون وليس في ذلك انتهاك لاتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية المذكور آنفا.

ويجب إعلام فريق الخبراء بأن تخصيص الأموال لأغراض الأمن والدفاع هو ولاية البرلمان، الذي يشرف على إنفاق حكومة جمهورية جنوب السودان، بما يشمل الجيش والقوات النظامية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فجمهورية جنوب السودان بصدد تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات النظامية الأخرى إلى قوات تقليدية ومحترفة مختصة. ولذلك، يحق لها، بل وعليها مسؤولية، أن تشتري الأسلحة العادية اللازمة لإنشاء جيش وطني والقوات النظامية الأخرى، وذلك حتى يتمكّنا من الوفاء بولايتهما، بما فيها الدفاع عن النفس. وإنشاء جيش محترف في جنوب السودان هو مطلب دولي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا يُقصَد به أغراض سلبية.

وتعرب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن امتنانها للفريق لتحقيقه في توريد أسلحة من جانب السيد بيير داداك، وهو مواطن فرنسي/بولندي يعتقد الفريق أنه اعتُقل في إسبانيا العام الماضي. ونرى أن هذه الأسلحة تُورَّد إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي التابع لرياك مشار، الذي يرفض بإصرار إيجاد حل سلمي للصراع الذي نشأ بتحريض منه في الأساس.

٧ - اتهام الفريق للمنطقة وأطراف أخرى

'١' إن عدم توفر طريقة إقليمية أو دولية قوية للمطالبة بالمساءلة والتقيد بأحكام وآجال اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان أتاح للأطراف، ولا سيما الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، مواصلة انتهاك الاتفاق دون أي لوم أو عواقب من جانب المنطقة أو المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مجلس الأمن، على حد زعم الفريق.

'٢' والعلاقات الثنائية الطيبة القائمة حاليا بين الحكومة وبلدان المنطقة أتاحت للحكومة فرصة لتضييق الخناق على أنشطة المعارضة في بعض البلدان المجاورة. وذكر التقرير، على سبيل المثال، اعتقال جيمس قاتديت داك، المتحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وإعادته إلى الوطن، واختفاء بعض الناشطين في كينيا، ومنع رياك مشار من الدخول إلى السودان وإثيوبيا، وقيام بعض رجال السياسة الكينيين بحملات ضد مجموعات من المعارضة في جنوب السودان.

فيما يتعلق بالنقطة ٧ ('١' و '٢') التي أثارها الفريق:

يتمتع جنوب السودان بعلاقات دبلوماسية وثنائية ودية مع جيرانه. والمنطقة هي خير من يفهم الحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان. ولهذا السبب كانت المنطقة هي أول من اقترح حلا سياسيا للنزاع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وفي الفترة السابقة على إبرام اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وكان حريّاً بالفريق أن يتحلّى بضبط النفس في إصدار أحكام سلبية على قادة المنطقة. واللجنة المشتركة للرصد والتقييم يمكن أن تشهد على أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تقدم شهريا آخر المستجدات بشأن تنفيذ الاتفاق وعلى هذا الأساس يرسل رئيس اللجنة المشتركة تقارير منتظمة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن نقر بوجود تأخير في تنفيذ بعض مجالات الاتفاق، ولكن القول بعدم وجود أي طرائق للمطالبة بالمساءلة والتقيد بأحكام الاتفاق ليس أكثر من مبالغة جائرة.

وصحيح أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تعتزّ بعلاقاتها الثنائية الطيبة مع جيرانها في المنطقة، إلا أنها ليست مسؤولة عن القرارات التي يتخذها جيرانها ضد عناصر سياسية سلبية من جنوب السودان داخل أراضيهم. والبلدان التي يلقي عليها الفريق اللوم (النقطة ٧ '٣') هي من أعضاء منظمتي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

وعلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي التزام بالامتثال لصكي إنشائهما، ولا سيما فيما يتعلق بوجود 'عناصر سلبية' تحارب نظاما مشروعا في بلد مجاور.

وإننا لنخال أن الفريق كان حريّاً به أن يشيد بهذه البلدان لمحاربتها للتمرد ومنعها نشوب النزاعات في منطقة الهيئة الحكومية الدولية.

’٣‘ أن الحكومة تواصل إرسال إشارات متضاربة، علنا وسرا، بشأن موقفها من نشر قوة الحماية الإقليمية، والاستشهاد في هذا الصدد ببيانين أدلى بهما كل من مايكل ماكوي، وزير الإعلام، والرئيس كير، على التوالي.

فيما يتعلق بالنقطة ٧ (’٣‘) التي أثارها الفريق:

مرة أخرى قام الفريق بتضليل مجلس الأمن فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية الذي اقترحته المنطقة عقب نشوب النزاع في تموز/يوليه ٢٠١٦ ثم أذن به مجلس الأمن بالأمم المتحدة. ووافقت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (انظر قرار المجلس ٢٠١٦/١٣٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) على نشر قوة الحماية الإقليمية كما جاء في البيان المشترك لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومجلس الأمن المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وإذ نردّ على الادعاءات الباطلة التي أطلقها الفريق بشأن هذه المسألة، يمكن أن تؤكد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أننا منحنا تصريحات أمنية وإعفاءات ضريبية لعدة وحدات عسكرية من أجل تيسير نشر قوة الحماية الإقليمية. وقُدِّمت رقعتان كبيرتان من الأرض أيضا لإيواء القوة. أما الوزير مايكل ماكوي، فما كان منه إلا أن أدلى بتعليق مشروع بشأن الاستعانة بقوات من خارج المنطقة في قوة الحماية. وإلا فما الغرض من لفظ ’’الإقليمية‘‘ في تسمية ’’قوة الحماية الإقليمية‘‘؟

ولطالما كانت الاستعانة بقوات من نيبال وبنغلاديش وباكستان محل خلاف ومصدر قلق لدى حكومة جمهورية جنوب السودان. وكان للرئيس القول الفصل في هذا الشأن، حيث قدَّم نموذجاً يُحتذى للقيادة، أثناء اجتماع مجلس الوزراء رقم ٢٠١٦/٢٠ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقبِل قرار الرئيس مجيء القوة بصحبة كافة الأسلحة والمعدات المحددة لها. ومرة أخرى يمكن لمجلس الأمن أن يتحقق من هذه الإفادة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأن يدعو الفريق إلى التحلي بالمهنية لدى الإبلاغ عن أمور ذات طبيعة حساسة لدى إحدى الدول الأعضاء.

فالفريق نفسه، بإشارته إلى ’’النجاح الدبلوماسي الذي حققته الحكومة في المنطقة من حيث عزل رياك مشار، والتحول الذي حدث في موقف الدول الأعضاء في الهيئة بالكفّ عن دعم عودة رياك مشار إلى الحكومة الانتقالية‘‘، قد اعترف بالقرار الإيجابي الذي اتخذته هذه البلدان بإبقاء رياك مشار في جنوب أفريقيا، وبأن ذلك أدى إلى استقرار الحالة في جنوب السودان.

'٤' استشهد التقرير باستقالة الفريق توماس سيريلو سواكا والعميد هنري أوياي نياقو وضباط كبار آخرين والاتهامات التي كالوها ضد قبائل الدينكا باعتبارها استمرارا للانشقاقات القبلية في القيادة.

فيما يتعلق بالنقطة ٧ ('٤') التي أثارها الفريق:

اعتمد الفريق في تقريره والاستنتاج الذي خلص إليه على تقارير سياسية واردة عن سياسيين غربيي الأطوار ومحطات إذاعية معادية لقيادات الحكومة الانتقالية. ومن الواضح أن العبارة المذكور أعلاه تمثل شهادة غير قابلة للإنكار. والأفراد المذكورين أعلاه هم مقاتلون خاضوا حرب التحرير إلى جوار رفاقهم في التحرير من جماعة الدينكا العرقية.

والمنطق لا يقبل بالاتهام المذكور أعلاه. فقد استقال هؤلاء الضباط لأسباب سياسية. ومن ثم فإننا ننصح الفريق بالقيام بمزيد من التحريات عن شخصية هؤلاء الضباط ومصداقيتهم قبل استخدام استقالتهم مسوِّغاً لفرض الجزاءات على جنوب السودان وحظر توريد الأسلحة له.

٨ - تجميد الأصول وحظر السفر

'١' يزعم الفريق حصوله على أدلة تشير إلى أن أربعة من الأفراد الخمسة الذين أدرجتهم اللجنة 'ربما يحتفظون بأصول لهم في جنوب السودان'، وذكر ثلاثة منهم فقط (بيتر غاديت داك، وغابرييل جوك رياك، ومريال شانونغ يول مانغوك).

'٢' وبالمثل، كشف الفريق أنه قدم طلبات إلى الشركات التي قد يكون للأشخاص المدرجين على قائمة الجزاءات أصول بها، وكذلك أرسل طلبات إلى تسعة مصارف، ليطلب منها أن تؤكد تجميد أصولهم المالية، ولكن الفريق لم يتلق أي رد من الشركات ولا المصارف التي اتصل بها باستثناء أربعة مصارف فقط.

فيما يتعلق بالنقطة ٨ ('١' و '٢') التي أثارها الفريق:

فيما يتعلق بملاحظات الفريق المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر، نود أن نؤكد أن جنوب السودان لا يتحمل أي مسؤولية عن المسألة. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن ترد الشركات والمصارف التي اتصل بها الفريق.

٩ - خلاصة

'١' من الواضح أن تقرير فريق الخبراء المزعوم كُتب تحقيقا لأهداف الفريق المعلنة والمستندة إلى مزاعم لا أساس لها من الصحة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وعرقلة عمليتي السلام والمصالحة، وعرقلة المساعدة الإنسانية، والهجوم على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

'٢' بالنظر إلى الإشارات التي استخدمها فريق الخبراء المعني بجنوب السودان لتبرير توصياته، يتضح أن القصد هو إقناع مجلس الأمن، بصرف النظر عن الحالة الأمنية الإيجابية الحالية والحقائق السياسية في البلد، بما يلي: '١' فرض جزاءات على الأفراد الذين يتهمهم بما يعتبره مسؤولية عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان؛ و '٢' فرض حظر على توريد الأسلحة؛ و '٣' منح إذن لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ و '٤' حث الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تأكيد التزامها بإنفاذ حظر السفر وتجميد الأصول المقررين بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والممددين بموجب القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

'٣' ومقاصد التقرير، كما هي مبينة في النقطة '٣' أعلاه تعيق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن التركيز على البرامج التي تمثل أهمية حيوية لتحقيق السلام المستدام والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله هو أن تساعد الحكومة الانتقالية بدلاً من تثبيط همّتها، وذلك من أجل تنفيذ ما يلي:

- خطة الإصلاح المالية الرامية إلى إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات، والتي يعترف الفريق في تقريره بإيجابيتها
- تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وإشراك الجماعات المسلحة الأخرى تحقيقاً للسلام الشامل والتركيز على معالجة الدوافع الرئيسية للتقلبات الاقتصادية الحالية بهدف تغيير حالة التدهور الاقتصادي السائدة
- إجراء الحوار الوطني من أجل توطيد السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والوحدة الوطنية
- التركيز على تحسين علاقات الحكومة الانتقالية مع المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي تحقيقاً للمصلحة المتبادلة، بما في ذلك ما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية

- مواصلة بناء هياكل الحوكمة ونظمها اللازمة لإقامة دولة وطنية قادرة على البقاء في أحدث بلدان العالم تأسيساً.

فيما عدا ذلك، تعرب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن تقديرها لفريق الخبراء لما بذله من جهود للوقوف على المجالات التي تمثل تحديا لجنوب السودان، ونأمل أن تبدِّد التوضيحات التي قدمناها مخاوف الفريق. وأخيرا، ندعو فريق الخبراء والأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إلى العمل مع الحكومة الانتقالية ومساعدتها على مواجهة التحديات التي تنطوي عليها عملية بناء بلد جديد. ونتطلع إلى تعاون إيجابي مع فريق الخبراء والأمم المتحدة.